بنيامين بن – اليعيزر، يوم ١٢/٤/١٩٨١، إلى مكتبة رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، يحذره من الاستمرار في نشاطاته السياسية في المنطقة. وقد رفض بن – اليعيزر طلب رئيس البلدية القاضي بالغاء الحراسة الأمنية المفروضة على البلدية، وهي الحراسة التي وضعت من قبل الحكم العسكري، من أجل امنه الشخصي، كذلك، رفض طلبه بالسفر إلى الولايات المتحدة بناء على دعوة تلقاها من جامعة جورج واشنطن (معاريف، ١٣/٤/١٩٨١).

وكذلك، منع الحكم العسكري بسام الشكعة من السفر إلى الولايات، من أجل عقد اتفاق توأمة مع احدى المدن المهمة هناك، إذ أنه استدعي إلى مقر الحكم العسكري وطلب منه نائب الحاكم العسكري ايقاف جميع الترتيبات المتعلقة بسفره.

ومن الجدير بالذكر، أنه، في الآونة الأخيرة، عقد اتفاق توأمة بين مدينة نابلس ومدينة دندي في سكوتلاندا، وقد أثار هذا الأمر عاصفة بين الأوساط اليهودية في بريطانيا، وفي قيادة الحكم العسكري في المناطق المحتلة (يديعوت احرونوت، ٢١/٤/١٩٨١).

وكذلك، حذر الحاكم العسكري مختار قرية الشيوخ الواقعة في جبل الخليل، وطالبه بردع سكان قريته ومنعهم من دخول اراضي الدولة التي صودرت من أجل شق طريق إلى موقع مستوطنة جديدة. وقال مراسل عتيم أن رجال القرية اعتادوا عقد اجتماعات احتجاجية، وزرع اشجار الزيتون، لكن الحكم العسكري اقتلع هذه الأشجار، فعاد السكان وزرعوا اشجاراً جديدة (و.إ.إ.، العدد ٢٣٠٩، ٣ و٤/٤/١٩٨١، ص ٤).

وفي مجال آخر، اشتكى رئيس بلدية نابلس، من أن الحكم العسكري يؤخر دفع مبلغ ٢,٥ مليون شيكل مستحقة للبلدية، وكانت قد جمعت بصفة ضرائب بلدية. ويدعي الحكم العسكري أن المبلغ كان سيدفع للشكعة اثناء اضراب المعلمين الأخير، ولكنه رفض استلامه في ذلك الحين.

وعقب الشكعة على هذا الأمر فقال: «يحاول الحكم العسكري ربطنا به وتحويلنا إلى اجراء عنده» (معاريف، ٧/٤/١٩٨١).

مقاومة سكان المناطق المحتلة لسياسة الاحتلال

يواصل سكان الضفة الغربية المحتلة حملات الشجب والاستنكار للاجراءات الاسرائيلية التعسفية ولعمليات الاقتلاع ومصادرة الأراضي العربية، التي تنتهجها سلطات الاحتلال بصنوف وذرائع مختلفة، مثل شق الطرق وبناء المستوطنات اليهودية.

وفي هذا الاطار، عقدت الهيئات النسائية في الضفة الغربية اجتماعاً طارئاً في مدينة نابلس، نددت فيه بسياسة الارهاب التي تتبعها سلطات الحكم العسكري نحو رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي في مدينة نابلس، ومصادرة الأراضي من اصحابها بالقوة وتعريضهم للتشرد.

وفي ختام الاجتماع، ارسلت الهيئات النسائية برقية إلى الحاكم العسكري العام للضفة الغربية جاء فيها: «إن تصعيد سلطات الاحتلال لوسائل الارهاب والتضييق على رئيس بلدية نابلس، وحجز أعضاء المجلس البلدي والتحقيق معهم، واهانة الآخرين ومصادرة الأراضي، ما هي إلا وسائل نشجبها ونستنكرها أشدّ الاستنكار ونطالب بالكف عن هذه السياسة العدوانية» (وفا، ٢٧/٢/١٩٨١).

واصدرت الهيئات النسائية أيضاً بياناً جاء فيه: «ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، أن الفرد، كما للشعب، الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وأن لا يتعرض أي انسان للارهاب أو المعاملة السيئة، أو الحط من كرامته أو الاستيلاء على أرضه بالقوة» (المصدر نفسه).

واضاف البيان قائلاً: «ان كان الدفاع عن حق الانسان في وطنه وأرضه حقاً مشروعاً كما نصت عليه كل مبادىء حقوق الانسان بوثيقة جنيف والهيئات الدولية، فإن ممارسة سلطات الاحتلال لهذه السياسة تدينها أمام العالم، وتشكل، بحد ذاتها، خرقاً فاضحاً لتلك المبادىء» (المصدر نفسه).

وفي قريتي الشيوخ وسعير عقد، يوم